



تاريخ الاستلام: 2024/10/01. تاريخ القبول: 2024/12/04.

ملخص:

منذ أن أعلنت جبهة التحرير الوطني اندلاع الثورة في الجزائر في الفاتح نوفمبر 1954، ومهدف إيجاد حل سياسي سلمي للقضية الجزائرية، عرضت قيادة الثورة على فرنسا الإقرار بحق تقرير المصير للشعب الجزائري كما تنص عليه مواثيق الأمم المتحدة، وهو المفهوم الذي التزمت به جبهة التحرير في مختلف مواثيقها وأدبياتها، غير أن السلطات الفرنسية المختلفة لم تقبل بحق تقرير مصير الجزائر على الأسس التي أشرنا إليها، مقدمة عروضاً أخرى، تتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية. وهو الغموض ذاته الذي صاحب أطروحات الجنرال ديغول منذ عودته للسلطة في بلاده صيف سنة 1958، وإلى مطلع سنة 1961، فيما يتعلق بفكرة تقرير المصير.

أما الهدف من الدراسة فهو الوقوف عند هذه المحطة المهمة في الصراع بين الثورة الجزائرية وفرنسا، والتي كانت لها أبعادا دبلوماسية وإعلامية، كما كان لها انعكاساتها على الطرفين، وكيف أدارت جبهة التحرير هذا الملف برؤية وحكمة وثبات؟ أما أبرز النتائج، فهي إدراك قيادة الثورة للأهداف الظاهرة والباطنة لمخططات ومشارع ديغول ومن ثمة كيفية التعامل معها، وتحقيق تقرير المصير بما يتوافق وأطروحاتها وأهدافها، لا أطروحات أهداف ديغول.

كلمات مفتاحية: تقرير المصير. الاستفتاء. الجزائر. فرنسا. ديغول. الجزائريون. المستوطنون. مواثيق الثورة. الحكومة المؤقتة

Abstract

Since the National Liberation Front was declared in Algeria on November 1, 1954, with the aim of finding a peaceful political solution to the Algerian issue, the leadership of the revolution offered France to recognize the right of self-determination for the Algerian people as stipulated in the United Nations charters. This is the concept that the Liberation Front committed to in its various charters and literature. However, the various French authorities did not accept the right of self-determination for Algeria on the foundations we have mentioned. They presented other proposals that conflicted with international charters and norms. This is the same ambiguity that accompanied General de Gaulle's theses since his return to power in his country in the summer of 1958 and until the beginning of 1961 regarding the idea of self-determination.

The aim of the study is to address this important stage in the conflict between the Algerian revolution and France, which had diplomatic and media dimensions. It also had repercussions on both parties. How did the National Liberation Front manage this file with vision, wisdom and steadfastness? The most prominent results are the leadership of the revolution's awareness of the apparent and hidden goals, plans and projects of De Gaulle, and thus how to deal with them and achieve self-determination in accordance with its theses and goals, not De Gaulle's theses and goals conflicted with international charters and norms. This is the same ambiguity that accompanied General de Gaulle's theses since his return to power in his country in the summer of 1958 and until the beginning of 1961 regarding the idea of self-determination. The aim of the study is to address this important stage in the conflict between the Algerian revolution and France, which had diplomatic and media dimensions. It also had repercussions on both parties. How did the National Liberation Front manage this file with vision, wisdom and steadfastness? The most prominent results are the leadership of the revolution's

Keywords: Self-determination. Referendum. Algeria. France. De Gaulle. Algerians. The Settlers. Charters of the revolution. Provisional government

مفهوم تقرير مصير الجزائر من وجهة
نظر الثورة الجزائرية، وموقف الأخيرة
من استفتاء جانفي 1961.

The concept of self-
determination from the
perspective of the
Algerian revolution, and
the latter's position on
the January 1961
referendum

لزهرة بديدة/ جامعة الوادي

الجزائر

المؤلف المرسل:، الإيميل:



منذ أن أعلنت جبهة التحرير الوطني اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954، ويهدف إيجاد حل سياسي سلمي للقضية الجزائرية، عرضت على السلطة الفرنسية الإقرار بحق تقرير المصير للشعب الجزائري كما تنص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وهو المفهوم الذي ظل يلزم الثورة في كل مواعيقها وأدبياتها، غير أن السلطات الفرنسية المختلفة رفضت هذا الطرح، مقدمة عروضاً أخرى لم تكن تختلف فحسب عن مفهوم تقرير المصير لدى الثورة الجزائرية، بل تتعارض مع الميثاق والأعراف الدولية، وحتى حق تقرير المصير الذي عرضه الجنرال ديغول بعد عودته إلى السلطة صيف سنة 1958، وإلى غاية إجراء الاستفتاء حوله مطلع جانفي 1961، كان بالنسبة لقيادات الثورة الجزائرية، غامضاً وضبابياً من حيث الشكل والمضمون. هذا الغموض في مفهوم تقرير المصير لدى الجانب الفرنسي، جعل مؤسسات الثورة المختلفة تؤكد من جهة، تمسكها بطرحها لمفهوم حق تقرير المصير ورغبتها في أن يتحقق ذلك، ورفضها للرؤية الفرنسية من جهة ثانية، وعندما أصر الجنرال ديغول على استكمال مشروعه ودعوة الفرنسيين والجزائريين للاستفتاء حول تقرير مصير الجزائر، والذي وتم إجراؤه في مطلع جانفي 1961، دعت مؤسسات الثورة الجزائريين إلى مقاطعة الاستفتاء والامتناع عن التصويت، وبالرغم من اختلاف التقييم لنتائج الاستفتاء بين الثورة وفرنسا، إلا أن هذا الاستفتاء كان له ما بعده على مسار القضية الجزائرية. وبناء على ما سبق، نطرح بعض التساؤلات، ومنها: كيف قدمت الثورة طرحها لفكرة تقرير المصير؟ وبالمقابل ما هو الطرح الفرنسي وما خلفياته وأهدافه؟ وما هي الأليات والوسائل التي واجهت بها جبهة التحرير الوطني الطرح الفرنسي؟.

العرض

1- اندلاع الثورة وطرح فكرة تقرير المصير

عندما اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954، بهدف استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة من طرف الدولة الفرنسية منذ العام 1830، أقرت في بيانها الأول عن جنوحها للسلم ورغبتها في أن يستجيب السلطات الفرنسية لذلك، بهدف الحد من الخسائر البشرية وإراقة الدماء، لذلك عرضت على تلك السلطات وثيقة ترى أنها مشرفة للمناقشة، إذا كانت سلطات الاحتلال تحدوها النية الطيبة وتعترف نهائياً للشعوب المستعمرة، ومنها الشعب الجزائري، بحقها في تقرير المصير بنفسها.⁽¹⁾

غير أن السلطات الفرنسية وعلى مختلف مستوياتها لم تنظر حينها لهذا العرض السلمي، ولم تكن مقتنعة أو مستعدة بما يكفي حتى للنظر أو مناقشة ما طرحته جبهة التحرير الوطني، وعملت على مواجهة واحتواء الثورة عسكرياً وسياسياً وأمنياً ودعائياً وإعلامياً، وبعد صمود جبهة وجيش التحرير الوطنيين داخلياً، وانتشار الثورة في كافة أرجاء الجزائر، واحتضانها خارجياً من الأشقاء والأصدقاء والمتعاطفين،



راحت بعض قيادات الجمهورية الفرنسية الرابعة تعرض بعض الحلول السياسية التي تصب، إن كُتِب لها النجاح، وبشكل أساسي في مصلحة فرنسا والمستوطنين، ومن ذلك ما اقترحه رئيس الحكومة الفرنسية السيد قي مولي، في شهر فيفري 1956، الذي وضع ثلاثيته المشهورة من أجل الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، والتي تقول وبالترتيب بوقف إطلاق النار ثم الانتخابات وأخيرا المفاوضات⁽²⁾.

وهو الطرح الذي لم تتجاوب معه جبهة التحرير الوطني، لأنه لا يتماشى ورؤيتها القائلة بأن وقف إطلاق النار والاستفتاء هما من النتائج التي تتمخض عن المفاوضات وليس شرطا مسبقا لها، وأن المفاوضات بعد ذاتها وكما حددها بيان أول نوفمبر 1954 ووثيقة مؤتمر الصومام 1956، تكون على أساس الاعتراف باسترجاع السيادة الوطنية الكاملة ووحدة الشعب الجزائري، إضافة إلى شروط أخرى ضببتها موثائق الثورة في بداياتها من أجل تحقيق طموحات وآمال الشعب الجزائري في استرجاع سيادته وحقه في تقرير مصيره⁽³⁾.

2- تولي ديغول للسلطة في فرنسا (1958) وطروحاته لفكرة تقرير مصير الجزائر

ولأن سلطات الجمهورية الفرنسية الرابعة بقيت موصدة باب الحل السلمي للقضية الجزائرية، فقد بقي الوضع يراوح مكانه، باستمرار الكفاح المسلح من طرف الثورة الجزائرية من جهة، والبحث عن حسم عسكري أمني لما يحدث في الجزائر من طرف فرنسا من جهة ثانية، إلى أن عاد الجنرال شارل ديغول إلى هرم السلطة في بلاده صيف سنة 1958، بعد انقلاب الثالث عشر ماي من تلك السنة، والتي أدت إلى سقوط الجمهورية الرابعة وميلاد الجمهورية الفرنسية الخامسة،⁽⁴⁾ حيث شكلت عودته حدثا هاما ليس فقط على مستوى فرنسا فحسب، بل على مستوى الثورة الجزائرية، لأن الأخيرة كانت تدرك جيدا أن وجود شخص بمقام ديغول على رأس الدولة الفرنسية، سيدخل العلاقة بين بلاده والثورة الجزائرية مرحلة حساسة وخطيرة من المواجهة وفي مختلف الميادين، ذلك لما يتميز به ديغول من دهاء في التعامل مع الملفات الشائكة والمعقدة، وقبل ذلك وبعده حرصه المستميت على خدمة فرنسا تحقيق مصالحها العليا.⁽⁵⁾

وبالرغم من تلك الصفات التي يتميز بها الجنرال ديغول، فإن الأخير يعترف بأنه باشر معالجة موضوع الجزائر دون أن يكون لديه برنامجا مهيئا مسبقا، فالمعطيات لديه كانت مختلفة ومعقدة ومتحركة جدا، بحيث لم يتمكن كما يؤكد هو نفسه من تحديد تفصيلات الحل ومراحل وأقسامه مسبقا⁽⁶⁾، غير أن الفكرة الأساسية التي كانت تراوده، وكما يذكر في مذكراته، هو عدم تمديد الحالة الراهنة التي تعيشها بلاده جراء الثورة الجزائرية لأن ما يترتب عن ذلك هو بقاء الدولة الفرنسية تغوص سياسيا وماليا وعسكريا في مستنقع لا قاع له، وعلى هذا الأساس حدد موقفه من جوهر الموضوع، بأن ليس أمامه من مخرج سوى منح الجزائر حق تقرير مصيرها بنفسها.⁽⁷⁾



وانطلاقاً من هذه الرؤية ويهدف الدخول مباشرة في موضوع القضية الجزائرية، أعلن ديغول في الثالث والعشرين أكتوبر 1958، عن مبادرة سلم الشجعان، وهي المبادرة التي حاول من خلالها إيجاد قطب ثالث من الجزائريين ليتفاوض معه، شريطة أن تكون لدى هذا القطب القابلية لاستيعاب مشاريعه، لكن هذه المبادرة لم تنجح خاصة بعدما رفضتها حكومة الجزائر المؤقتة، كما يذكر ذلك ديغول نفسه وتؤكد عليها مصادر الثورة.⁽⁸⁾

وبالرغم من فشل هذه الخطوة في المهد، بعد تأكيد الثورة أن ديغول لا يزال يعيش في حالة الغموض والأوهام بالنسبة للقضية الجزائرية، وأنه يحاول مخادعة العالم بما يطرحه من أفكار ومشاريع، وأنها أي الثورة وحكومتها لا تُفاوض إلا في إطار الاعتراف باستقلال الجزائر،⁽⁹⁾ إلا أن ديغول بقي متشبثاً بجوهر فكرته، محاولاً الدفع بمسار المحادثات الجزائرية الفرنسية نحو وجهتها السلمية على الأقل مثلما كان الأمر بالنسبة لمبادرة مبدأ حق تقرير المصير، الذي أعلن عنه بشكل صريح يوم 16 سبتمبر 1959.⁽¹⁰⁾

3- مواجهة الثورة لفكرة تقرير المصير بوجهة نظر ديغول

ويبدو أن جبهة التحرير الوطني فهمت توجهات ديغول ومبادراته هذه، واعتبرتها مغامرة محفوفة بالمخاطر، وبالرغم من ترحيب الحكومة المؤقتة في بيانها الصادر في 28 سبتمبر 1959، بمضمون تصريح ديغول واستعدادها للتفاوض حول تقرير مصير الجزائر، وتأكيداً أن ذلك يتم انطلاقاً من بيان أول نوفمبر 1954، الذي وضع الأسس العامة لتقرير المصير والمنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة،⁽¹¹⁾ إلا أن قيادة الثورة كانت من جانب آخر تتحفظ من مفهوم ديغول لمبدأ حق تقرير المصير، الذي لم يكن يختلف فحسب عن مفهومه لدى جبهة التحرير الوطني، بل يتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية، فمبدأ حق تقرير المصير الذي يروج له ديغول منذ عودته إلى السلطة، ظل غامضاً من حيث طريقة تطبيقه ومن هم المعنيون به.⁽¹²⁾

وهذا الغموض الذي حملته ديغول لمفهوم تقرير المصير، جعل حتى الفرنسيين أنفسهم منقسمين حوله قولاً وفعلاً، الأمر الذي أكدته ديغول نفسه في مذكراته،⁽¹³⁾ ولعل هذا الوضع الذي حشر الأخير نفسه فيه، وحالة الاضطرابات التي أصبحت تعيشها فرنسا، هي التي دفعت قيادة الثورة الجزائرية، إلى التعامل مع مقترحه بشيء من الحيطة والحذر، إذ بينت إحدى وثائق مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس الليبية ما بين 17 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، بأنه يجب عدم الإفراط في تفاؤل قد يكون غير سليم، يؤدي إلى عواقب وخيمة على مسار الثورة.⁽¹⁴⁾

غير أن هذا الحذر الذي أبدته جبهة التحرير الوطني، لم يمنع المؤتمرين في طرابلس من تجديد القبول بمبدأ حق تقرير المصير، على شرط أن يتماشى ذلك مع المفهوم الدولي لهذا الحق، وكذا قبولهم الدخول في



مفاوضات مع الجانب الفرنسي على أساس الاستقلال⁽¹⁵⁾، وذلك ردا على المبادرات الفرنسية خاصة تلك التي أُعلن عنها في السادس عشر سبتمبر وما بعده من سنة 1959، حتى لا تترك الساحة فارغة أمام ديغول يشكّلها كيف يشاء، وهو جعل مقررات مؤتمر طرابلس السالف الذكر، توصي وبصفة إلزامية، الحكومة المؤقتة الثانية التي ستتشكل في هذا المؤتمر⁽¹⁶⁾ بضرورة استرجاع زمام المبادرة من ديغول، مع إلزامها بالرجوع إلى المجلس الوطني للثورة في حالة التوصل إلى اتفاق بين الطرفين من قبيل وقف إطلاق النار، الذي يبث فيه ويعلن عنه مجلس الثورة لا غير، كما أن هذه المقررات أعطت الحق لهذه الحكومة، في اتخاذ حرية المبادرة السياسية والدخول في اتصالات ومفاوضات مع الفرنسيين.⁽¹⁷⁾

ونظرا لحساسية وأهمية ما يطرحه ديغول في هذه الأثناء، خاصة فيما يتعلق بفكرة تقرير المصير، توقف المجلس الوطني للثورة الجزائرية مطولا في مؤتمر طرابلس، المشار إليه سابقا، عند هذه الفكرة التي طرحها الزعيم الفرنسي شارل ديغول بشكل واضح وعلمي في السادس عشر سبتمبر 1959، وبعد المناقشة والتحليل، خرج المؤتمر بفكرة واضحة حول مسعى ديغول من طرح لهذه الفكرة، مؤكدين على أن هدف الرئيس الفرنسي ليس هو محاولة إيجاد حل سلمي سياسي لما يحدث في الجزائر، وإنما هو أخذ زمام المبادرة على المستويين المحلي والعالمي، ومحاولة إحراج جبهة التحرير الوطني وحشرها في الزاوية باتهامها بعدم التعامل الجدي مع هذه الفكرة، خاصة على المستوى الدولي، بعدما نجحت إلى حد كبير في تعبئة جزء هام منه ضد السياسة الفرنسية في الجزائر، ومن ثمة فإن فكرة ديغول، بوجهة نظر الثورة، ما هي إلا فخ من فخاخ ديغول ومناورة من مناورات، الهدف منه وضع الثورة في مأزق حقيقي إذا ما كتب له النجاح.⁽¹⁸⁾

ومن أجل إرغام ديغول على التوقف عن هذه المناورات والقبول بتقرير المصير كما تقول به موثيق وأدبيات جبهة التحرير الوطني، وكما هو منصوص عليه في هيئة الأمم المتحدة، اتخذت قيادة الثورة جملة من الإجراءات والتدابير السياسية والدبلوماسية والعسكرية والإعلامية وعلى مستوى المنظمات الجماهيرية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، العمل على الاستثمار في الأزمات التي أصبح تعيشها فرنسا وديغول نفسه، وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ونظرا لإدراك قيادة جبهة التحرير الوطني أن السياسة الراهنة التي ينتهجها ديغول تجاه القضية الجزائرية تثير حفيظة غلاة المستوطنين الذين قادوا ما يُعرف بانتفاضة المتاريس بالجزائر العاصمة في 22 جانفي 1960،⁽¹⁹⁾ فقد شككت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في قدرة ديغول في التعامل بجد وصدق مع ما يطرحه حول فكرة تقرير المصير للشعب الجزائري، وذهبت جريدة المجاهد (لسان حال الثورة) إلى القول أن نهاية ديغول لم تظهر في أي وقت أقرب مما هي بعد انتصاره على التمرد الفرنسي.⁽²⁰⁾



وبالعودة على موقف الحكومة المؤقتة مما تعيشه فرنسا وديغول مع مطلع سنة 1960، ويهدف الاستثمار فيما آل إليه وضع فرنسا جراء إصرار السلطات الحاكمة فيها على مواصلة الحرب في الجزائر، فقد وجهت في نهاية جانفي من تلك السنة وعن طريق رئيسها السيد فرحات عباس مجموعة من النداءات، منها الخاصة بالجزائريين، هي عبارة عن مجموعة من التعليمات التي يتوجب عليهم التقيد بها في هذه الظروف مع التيقظ لمناورات الاستعمار، ومنها الموجهة للجزائريين والفرنسيين معا وعلى رأس الأخيرين الجنرال ديغول، الذي يجب عليه أن يدرك بعد هذه الأحداث أن الحكومة المؤقتة على حق عندما تطالب بالضمانات لتطبيق تقرير المصير ومنها القبول به من طرف جيش الاحتلال والمتطرفين الاستعماريين، مؤكدة على أنها لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذه الوضعية دوليا وأمميًا.⁽²¹⁾

كما خص فرحات عباس أوربي الجزائري بنداء وجهه لهم يوم 17 فيفري 1960 عبر أثير الإذاعة التونسية، دعاهم فيه إلى التأمل والتفكير تفكيراً جديداً في التمرد الذي قاده المتطرفون الاستعماريون في جانفي الماضي، والبحث في الوضعية بحثاً جدياً، مؤكداً في هذا النداء على أن استقلال الجزائر أصبح شيئاً لا مفر منه، وأن تطبيق تقرير المصير تطبيقاً نزيهاً يمكن أن يضع حداً للحرب التي تهدم بلادنا وتخرّبها.⁽²²⁾

ولعل هذا الوضع الصعب الذي ألت إليه فرنسا الديغولية، لم يكن فقط مبعثه من على أرض الجزائر، بل امتد إلى الداخل الفرنسي، ومن ذلك المظاهرات الشعبية التي شهتها العاصمة باريس والعديد من المدن الفرنسية يوم الـ 27 أكتوبر 1960 للمطالبة بالسلم في الجزائر والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني لتطبيق حق تقرير المصير⁽²³⁾، مما دفع جريدة المجاهد في ذات العدد أن تخصص ثلاث صفحات ونصف الصفحة لتسليط الضوء على الحالة المزرية التي أصبحت تعيشها فرنسا وعلى مختلف الجبهات، وذلك بعد ست سنوات من الحرب في الجزائر، أو كما أسمتها الحصاد المرير.⁽²⁴⁾

وهذه الأحداث لم تكن سوى محطة سعت فيها الثورة الجزائرية إلى محاصرة ديغول محلياً ودولياً، سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً، بناء على مقررات مؤتمر طرابلس السالف الذكر وإيداناً بانطلاق مرحلة جديدة من المواجهة مع فرنسا بداية من سنة 1960، لذلك أرفقت عملية الضغط على السلطة الفرنسية، إلى جانب تدعيم وتعزيز صمود وحدات جيش التحرير اتخاذ جملة من الإجراءات الميدانية، وهي الإجراءات التي كانت مبرمجة في ضمن مراحل الثورة، والتي صنفها السيد عبد الحفيظ بوصوف، ضمن المرحلة الثالثة، والمتمثلة أساساً في تفعيل مرحلة الانتفاضة الشعبية مثلما ذكر ذلك المؤرخ محمد العربي الزبيري.⁽²⁵⁾

ووفقاً لهذه الرؤية شكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الثورة بطرابلس المشار إليه سابقاً، لجنة التحضير للانتفاضة الشعبية في الجزائر، وهي الانتفاضة التي جاءت بعد أشهر من التخطيط والإعداد، والمعروفة بانتفاضة ديسمبر 1960، وقد ضمت اللجنة كل من السادة: عبد الحفيظ



بوصوف وكريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحميد مهري.⁽²⁶⁾ وهذه الانتفاضة التي اعتبرتها بعض المصادر الفرنسية بمثابة ديان بيان فوجديد للسلطات الاستعمارية،⁽²⁷⁾ وتؤكد ديغول نفسه بعد أن عايش مظاهرات ديسمبر عن قرب وتواصل مع بعض الجزائريين كما يقول في مذكراته، من أن الفئة المسلمة، ويقصد الجزائريين، مقتنعة بأن لها الحق بالاستقلال وأنها ستحصل عليه، إن عاجلا أو آجلا.⁽²⁸⁾

أما من الناحية الإعلامية فقد واكبت الثورة فكرة تقرير المصير منذ أن طرحها ديغول في السادس عشر سبتمبر 1959، عن طريق لسان حالها جريدة المجاهد، والتي بدأت معالجة الموضوع بشكل واضح منذ عدد الخامس أكتوبر 1959، والذي سبق وأن تطرقنا لما جاء فيه، وهذه التغطية يمكن أن نصنفها ضمن مسارين اثنين، مسار نستشفه في افتتاحياتها وبعض المقالات التحليلية التي تقف عند المفهوم الفرنسي لتقرير المصير كما يروج له ديغول، وغموضه في هذا الطرح إلى درجة التلاعب والمناورة، ومدى مصداقيته في تطبيق هذا الحق في الجزائر بنزاهة وإخلاص، إلى جانب رصدها إلى الصراعات أو التناقضات الفرنسية حول تقرير مصير الجزائر ووقوفها عند ذلك بالشرح والتحليل.⁽²⁹⁾

أما المسار الثاني الذي واكبته المجاهد حول حق تقرير المصير، فكان تبينا لمفهوم الثورة لهذا الحق وشروط وكيفيات تطبيقه، وذلك من خلال بعض الافتتاحيات والمقالات وتصريحات قيادات الحكومة المؤقتة وبياناتها وبلاغاتها، والتي تبين وتؤكد على الموقف الجزائري من فكرة تقرير المصير وضرورة أن تسبقه ضمانات وشروط تضمن نزاهته ونجاحه، وهي الشروط والضمانات إلى ذكرها بيان أول نوفمبر وأكدت عليها مختلف موثائق الثورة وأدبياتها، والمتوافقة مع ما هو منصوص عليه في موثائق الأمم المتحدة، كما سجلت تلك البلاغات والبيانات والتصريحات مواقف الحكومة المؤقتة من الطروحات الفرنسية المختلفة لفكرة تقرير المصير والإجراءات المتخذة لتحقيق هذا المطلب.⁽³⁰⁾

أما على المستوى الدبلوماسي فقد كرست قيادة الثورة جهدا كبيرا لكسب تأييد المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لمطالبة فرنسا والضغط عليها من أجل تطبيق حق تقرير مصير الشعب الجزائري، منذ أن أقر ديغول بهذا الحق، كما سبقت إليه الإشارة، وهو المسعى الذي نجحت فيه بعدما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الرابعة عشر (نهاية 1959) بالأغلبية على الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره، كما نالت القضية الجزائرية وحق تقرير المصير مساندة المكتب التنفيذي للاتحاد العالمي للطلاب في مؤتمره السنوي الذي عُقد نهاية شهر فيفيري 1960 بمدينة تونس.⁽³¹⁾

وعندما قبلت الحكومة المؤقتة التفاوض مع فرنسا في شهر جوان 1960، حول تقرير مصير الجزائر، سجلت جريدة المجاهد أن هذا التجاوب الإيجابي من الطرف الجزائري لقي صدى دبلوماسيا مهما في أروقة



الأمم المتحدة والعديد من الدول العربية والإسلامية ودول من المعسكرين الشرقي والغربي، إضافة إلى الأحزاب والنقابات والجمعيات في البلاد العربية وفرنسا نفسها.⁽³²⁾

هذه التطورات السياسية المتسارعة صيف سنة 1960، دفعت كتلة الدول الآسيوية والإفريقية إلى مراسلة الأمانة العامة للأمم المتحدة في الـ 20 جويلية من السنة نفسها بهدف تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر، من أجل الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وبغية دعم هذا المسعى على مستوى هيئة الأمم المتحدة قدمت الحكومة المؤقتة مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية المنعقد في دورة استثنائية في بيروت نهاية شهر أوت 1960، تطالب فيها العرب ببذل مجهود لدى الهيئة الأممية في دورتها لنهاية تلك السنة، لكي تقف بنفسها على تحقيق تقرير المصير بالجزائر، وهو المطلب الذي استجاب له مجلس الجامعة العربية، إضافة إلى دعوته السلطات الفرنسية الإيفاء بوعدها حول تقرير مصير الجزائر.⁽³³⁾

وكان خريف سنة 1960 حافلا بالنشاط الدبلوماسي الناجح للقيادة الثورة بحيث اعترف الاتحاد السوفياتي (قائد المعسكر الاشتراكي) بالحكومة المؤقتة، والذي اعتبرته الأخيرة عاملا مساعدا لفرض فكرة تقرير المصير على مستوى هيئة الأمم، نظرا لقيمة هذه الدولة،⁽³⁴⁾ كما أن التحرك المكثف للوفد الجزائري في أروقة الهيئة الأممية مع العديد من الوفود الدولية، من أجل تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة،⁽³⁵⁾ قد أتى ثمره ورفع من نسبة الدول التي طالبت في الدورة الخامسة عشر (ديسمبر 1960) الأمم المتحدة بالاعتراف للجزائر بحق تقرير مصيرها وتوفير الضمانات الحقيقية والفعالة لتطبيق ذلك، وهو المطلب الذي نال الأغلبية في عملية التصويت ليصبح قرارا أمميا.⁽³⁶⁾ ، وهو القرار الذي اعتبره رئيس الوفد الجزائري السيد كريم بلقاسم في هذه الدورة لهيئة الأمم المتحدة، تعبيرا قويا عن رفض الرأي العام العالمي للنظام الممنوح الذي يريد الجنرال ديغول فرصه على الجزائر.⁽³⁷⁾

4- استفتاء تقرير مصير الجزائر (جانفي 1961) ظروفه وموقف الثورة منه.

وانطلاقا من الوقائع والمحطات السابقة وأخرى غيرها، والتي كشفت عن صمود الثورة الجزائرية وكسبها للمزيد من الدعم والتأييد الدولي من جهة، وهشاشة الجبهة الداخلية الفرنسية وانقساماتها وفقدانها للكثير من مؤيدي سياستها تجاه الملف الجزائري على المستوى الدولي من جهة ثانية، يتضح أن لجوء ديغول إلى الاعتراف بحق تقرير مصير الجزائر لم يكن منة أو تفضلا منه، يقدمه لعموم الشعب الجزائري، بقدر ما كان عملا اضطراريا دُفع إليه مرغما، خاصة بعد أن أبدى ضباط سامون في الجيش الفرنسي معارضتهم لمخطط شال ورأوا فيه مشروعا قد استهلك ولم يعد قادرا على إخماد الثورة.⁽³⁸⁾



أدى استمرار ديغول في سياسة التسوية التي أنتهجها تجاه القضية الجزائرية على أساس مبدأ حق تقرير المصير، إلى ظهور بوادر التمرد على أعلى مستوياته في هرم السلطة الفرنسية، فالجنرال ماسو تهاجم صراحة على هذه السياسة، ما دفع بديغول إلى استدعائه إلى باريس كعقاب له على تهوره في الكلام. (ديغول 89) ويظهر أن ديغول الذي قرر معاقبة ماسو وإبلاغ ذلك للقائد العام للجيش الجنرال شال يوم الـ 22 جانفي 1960، كان مضطرا إلى فعل ذلك من أجل الإسراع في حل القضية الجزائرية التي أصبحت ترهق كاهل فرنسا وعلى جميع المستويات، لأنه يؤكد في مذكراته أنه يتفهم دواعي ماسو من معارضة سياسته بخصوص الجزائر، وأنه غير مسرور لما يفعل، ولكنه مجبر على سلك هذا الطريق لحل المشكل الجزائري، وفي هذا الصدد يقول ديغول في مذكراته: "...ورغم أنني أدرك أن هذه السياسة تبعث الأسى في رجل مثله- يقصد ماسو- فهل الإقدام عليها يسرني..." (39).

وبعد عام من مقترح ديغول تقرير مصير الجزائر، وبعد المخاض العسير الذي عرفته فرنسا جراء طرحه للمقترح، ولكي يعطي الشرعية القانونية لهذا المقترح ويتحصل على التفويض الشعبي له، برمج مبدئيا إجراء استفتاء حول الموضوع في فرنسا والجزائر، ومنذ مطلع شهر سبتمبر 1960، كشف للصحافة عن فكرة الاقتراع من أجل تقرير مصير الجزائر، وأن السؤال الوحيد الذي سي طرح فيه هو: "أصبح الجزائر جزائرية ضد فرنسا؟ أم تتعاون معها؟" (40)، وللتأكيد على تمسكه بهذا المسعى، ذكر في خطابه الموجه للأمم المتحدة الفرنسية يوم الرابع نوفمبر 1960، بأن: "... جزائر الغد ستبنى وفق ما يقرره تقرير المصير، إما مع فرنسا، أو ضدها..."، وفي يوم السادس عشر من نفس الشهر، صادق مجلس الوزراء على قرار ديغول الخاص باستفتاء منح الجزائريين حق تقرير المصير من عدمه، على أن يتم هذا الاستفتاء في مطلع شهر جانفي من عام 1961، ومع مطلع شهر ديسمبر وقع الزعيم الفرنسي على مرسوم يدعو فيه النخبين للاقتراع، الذي تم تحديده بيوم الثامن جانفي 1961 (41).

ولم تلق الدعوة إلى الاستفتاء إجماع الفرنسيين على مختلف مستوياتهم، بحيث كرس انقسامهم حول الموقف من القضية الجزائرية، (42) خاصة المستوطنين منهم، الذين عبر جزء منهم عن رفضه للاستفتاء وحق تقرير مصير الجزائر، وظهرت هذه المعارضة بشكل علني ومكشوف بعدما قرر ديغول زيارة الجزائر بداية من التاسع ديسمبر 1960، للترويج لفكرة الاستفتاء، إذ أعلنت جبهة الجزائر الفرنسية الإضراب العام في كل من مدينتي الجزائر وهران، وهي المعارضة التي توسعت إلى العديد من المدن الجزائرية التي يقطنها المستوطنون وكانت محل زيارة لديغول، وهي المعارضة التي وقف عندها بنفسه، وأشار إليها في مذكراته. (43) أما قيادات الثورة الجزائرية، فقد كشفت عن موقفها المعارض والمتحفظ من استفتاء تقرير المصير بالمضمون والطريقة التي يروجها الجنرال ديغول، وأظهرت هذه المعارضة منذ أن أعلن الأخير عن نيته في



إجراء الاستفتاء مطلع شهر سبتمبر 1960، وقد عبرت جريدة المجاهد عن ذلك في افتتاحية عدد يوم الخامس سبتمبر 1960، إذ ذُكرت بموقف الحكومة المؤقتة من الاستفتاء، والتي تعتقد أن ديغول غير صادق في طرحه لفكرة تطبيق حق تقرير المصير، وإنما فقط يريد استعمال هذا الحق كغطاء براق لمواصلة الحرب الاستعمارية على الجزائر، وعليه ترى حكومة الثورة، أنه بات من الضروري أن تتدخل الأمم المتحدة لتشرف على مراقبة وتنظيم استفتاء تقرير مصير الجزائر.⁽⁴⁴⁾

وهذا الموقف من الاستفتاء سنلاحظه يتجلى بشكل موسع ومعقد في جريدة المجاهد بداية من عدد الثامن والعشرين نوفمبر 1960، وحتى عدد يوم الثلاثين جانفي 1961، إذ وبعد أن أصبح إجراء الاستفتاء أمراً محتوما بالنسبة لديغول وما تبقى هو مسألة ضبط للتاريخ لا غير، قامت المجاهد بتغطية مهمة لفكرة الاستفتاء والظروف المحيطة به والمواقف المختلفة منه، وتابعت ذلك إلى ما بعد إتمام العملية والتوقيع على نتائج الاقتراع من طرف الرئيس الفرنسي وما ترتب عنه، وما يلاحظ في هذا التتبع أنه أخذ مستويين اثنين، مستوى أول، إخباري تحليلي، ومستوى ثان يقوم على نشر مختلف بيانات وتصريحات الحكومة المؤقتة وعموم قيادات الثورة والمتعلقة بالاستفتاء.

ويظهر المستوى الإخباري والتحليلي لجريدة المجاهد لفكرة الاستفتاء ومناهضتها له من خلال تحذيرها لديغول من المضي في مسعاه الذي لن يحل المشكل الجزائري بل يزيده تعقيدا، وأن الجزائر الجزائرية كما يحلم بها من خلال هذا الاستفتاء، تحمل الكثير من المخاطر⁽⁴⁵⁾، مؤكدة على فكرة الاستفتاء لن ترى النجاح لأنه مشكوك في مضمونها ونتائجها من جميع الأطراف، معيدة التذكير مرة ثانية بالمخاطر التي قد تترتب عن الاستفتاء على الثورة الجزائرية خاصة، وعلى السلم في البحر المتوسط والعالم عامة، محددة إياها في ثلاث مخاطر، ما يعني من الجانب الجزائري استمرار الثورة والكفاح المسلح، وبالمقابل تزايد تعفن الوضع الفرنسي⁽⁴⁶⁾.

وللتأكيد على عدم تعاطي الجزائريين إيجابيا مع مشاريع ديغول، ومنها الاستفتاء حول تقرير المصير، قامت المجاهد بتغطية واسعة للمظاهرات الشعبية التي شهدتها الجزائر والتي تزامنت مع زيارة ديغول للجزائر، في شهر ديسمبر 1960، وهي المظاهرات الراضية لمشاريعه، التي حملها معه في هذه الزيارة بهدف التسويق لها وترويجها، ومن أهمها محاولة إنجاح الاستفتاء. كما شككت المجاهد في حرية الاستفتاء الذي ستشهده الجزائر وفرنسا معا، ما يعني بالنسبة للثورة استمرارية المعركة. وفي عدد آخر واصلت المجاهد رفض الاستفتاء ونتائجها، محذرة بعض الجزائريين الذين فضلوا التعامل والتعاون مع حكومة ديغول من المواصلة في هذا الطريق.⁽⁴⁷⁾



وبعد صدور نتائج الاستفتاء الأولية والرسمية، توقفت جريدة المجاهد بالتحاليل والبيانات عند جزائر ما بعد استفتاء ديغول، مطالبة السلطات الفرنسية بضرورة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال، والتفاوض تفاوضا مثمرا مع الحكومة المؤقتة على أساس حق تقرير مصير الشعب الجزائري.⁽⁴⁸⁾

وأما المستوى الثاني الذي حرصت عليه جريدة المجاهد، هو نشر بيانات وبلغات وتصريحات الحكومة المؤقتة وقياداتها المتعلقة بالموقف من الاستفتاء، ومن ثمة قامت بمواكبة مختلف تلك البلاغات والبيانات والتصريحات ونشرها على صفحاتها، ففي عدد 28 نوفمبر السالف الذكر نشرت المجاهد بلاغا للحكومة المؤقتة مؤرخ في الـ 19 من ذات الشهر والسنة، لا تعترف فيه إلا باستفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة وفي إطار حق تقرير المصير ونقل في عدد آخر تصريحاً للسيد أحمد فرنسيس وزير المالية في الحكومة المؤقتة وعضو وفدّها إلى الأمم المتحدة، انتقد فيه خطابي الرئيس الفرنسي ورئيس حكومته، اللذان كانا تواليا بين شهري نوفمبر وديسمبر 1960، موضحاً أن ديغول وحكومته يسعيان إلى فرض حلول معينة على مستقبل الجزائر، ما يعني قتل هدف الاستفتاء.⁽⁴⁹⁾

وسجل عدد يوم التاسع عشر ديسمبر 1960، الذي جاء مباشرة بعد الانتفاضة الشعبية التي شهدتها الجزائر في الـ 11 ديسمبر وما بعده، النداء الذي وجهه السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة، للشعب الجزائري عبر أثير الإذاعة التونسية بتاريخ السادس عشر ديسمبر، بمناسبة هذه المظاهرات، والذي أكد فيه على ضرورة الاستعداد شعبياً لمعركة الاستفتاء من أجل إفشاله وإحباطه، وكان السيد عباس قبل ذلك وبالتحديد عشية اندلاع المظاهرات قد عقد ندوة صحفية في العاصمة التونسية يوم الثاني عشر ديسمبر، أشار فيها إلى أن الاستفتاء الحقيقي ليس بالطريقة التي تروج لها السلطة الفرنسية، وأن ذلك لا يعدو أن يكون إلا مناورة من ديغول وحكومته، وأن الحل الأمثل هو إجراء استفتاء حول تقرير المصير بمراقبة الأمم المتحدة.⁽⁵⁰⁾

وعقب إجراء عملية الاستفتاء نشرت المجاهد في عدد يوم السادس عشر جانفي 1961، نداء من الحكومة المؤقتة إلى الشعب الجزائري مؤرخ بيوم الحادي عشر جانفي 1961، وهو النداء الذي حمل دعوة الجزائريين إلى مواصلة عملية الكفاح، الذين سيعرفون كيف يتعاملون مع هذا الاستفتاء، وذلك بالرفض والمقاطعة، وإلى جانب النداء أشارت الجريدة وقبل ذلك لبلاغ وزارة الأخبار الجزائرية، الذي سجلت فيه الوزارة المجازر التي رافقت الاستفتاء، التي طالت الجزائريين، الذين عبروا عن رفضهم لهذه الخطوة الفرنسية، وبالرغم من توصيف ذات البلاغ، للاقتراع بالمهزلة، إلا أنه وبحسبه دائماً، أسهم في اطلاع الرأي العام العالمي على الواقع الجزائري.⁽⁵¹⁾



أما عدد يوم الثلاثين جانفي 1961، فقد نقلت فيه المجاهد نص البيان الذي أصدرته الحكومة المؤقتة يوم السادس عشر جانفي من السنة نفسها، والذي جاء عقب انتهاء عملية الاستفتاء وترسيم نتائجه، وهو الاستفتاء الذي نظمته وأشرف عليه الجيش الفرنسي بحسب توصيف البيان، الذي أكد على أن هذا الاقتراع هو عملية مزيفة، وأن الجزائريين الذين قاطعوه استجابة لتعليمات وأوامر حكومتهم، يؤيدون بالمقابل تطبيق حق تقرير المصير تطبيقاً نزيهاً.⁽⁵²⁾

ويظهر مما سبق، أن قيادة الثورة الجزائرية لم تعارض استفتاء تقرير المصير من حيث المبدأ أو القناعة، ولكنها عارضته لأنه لم يجز وفق ما كانت تشترطه في مواثيقها وأدبياتها، وكذا إلى صيغته الغامضة والتي جاءت على شكل-هل تقبل بمشروع القانون المعروض على الشعب الفرنسي من طرف رئيس الجمهورية الخاص بحق تقرير المصير للسكان الجزائريين وتنظيم السلطات قبل تطبيق مبدأ تقرير المصير؟⁽⁵³⁾.

ومع بداية العد التنازلي لانطلاق عملية الاقتراع، وحتى يوم الاقتراع نفسه المزمع بيوم الثامن جانفي 1961، كثفت قيادات الثورة الجزائرية من تحركاتها الميدانية الداعية لمقاطعة التصويت، بعد أن كانت تؤكد سابقا وكما رأينا، على أن استفتاء تقرير المصير، مناورة من ديغول، وأنه لن يكون حرا أو نزيها، ومن جملة تلك التحركات الخطاب الذي وجهه رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس في الأول من جانفي 1961، والذي دعا فيه الجزائريين إلى عدم المشاركة في الاستفتاء⁽⁵⁴⁾، وكان لهذا الخطاب بحسب تقرير للحكومة العامة بالجزائر صدى كبيرا داخليا وخارجيا، خاصة على المستوى الإعلامي العربي، وبناء عليه قامت جبهة التحرير الوطني داخل الجزائر بنشر تعليمات الحكومة المؤقتة القاضية بمقاطعة الاستفتاء، وكان هذا النشر بشكل واسع وبمختلف الوسائل المتاحة لها، ويضيف التقرير، أن وحدات جيش التحرير الوطني كثفت من عملياتها من أجل عرقلة عمليات التصويت.⁽⁵⁵⁾

وفي ذات السياق، والتزاما بالتعليمات الواردة من الحكومة المؤقتة، وزعت قيادة الثورة بالولايتين الرابعة والخامسة منشورين بخصوص موضوع الاستفتاء والموقف منه، وكيفية التعامل معه، المنشور الأول الذي نشرته قيادة الولاية الرابعة، ظهر بمدينة الجزائر وهو عبارة عن دعوة للجزائريين بالبقاء في منازلهم يوم الاستفتاء المقرر يوم الأحد الثامن جانفي 1961، تأكيداً منهم على مقاطعة هذه الانتخابات، وأن اليوم الموالي، أي التاسع جانفي يجب أن يكون يوما للإضراب العام، والذي تقام فيه الصلاة والدعاء لأرواح الشهداء، إلى جانب التنديد بالأعمال الوحشية التي تقوم بها السلطات الفرنسية من تقتيل واعتقالات بحق الجزائريين، والتي لم تتوقف منذ الأحداث الأخيرة، (والمقصود بها هنا مظاهرات ديسمبر 1960).⁽⁵⁶⁾

أما المنشور الثاني فقد ظهر بالولاية الخامسة، وتحديدا بمنطقة عين البرد بين سيدي بلعباس ووهران، ومما ورد فيه أن تقرير المصير بالنسبة لنا (أي الجزائريين)، قد تقرر يوم الأول نوفمبر 1954، وأن



الشعب الجزائري لن يذهب يوم الثامن جانفي إلى صناديق الاقتراع، وبالمقابل لن يثق إلا في جيش التحرير الوطني، ولن يتمشى إلا مع رؤية جبهة التحرير الوطني وحكومته (الحكومة المؤقتة).⁽⁵⁷⁾

هذه التحركات والتي سبقتها من قيادات الثورة لحث الجزائريين على مقاطعة الاستفتاء، آتت ثمارها بعد أن لقيت استجابة واسعة من مختلف فئات الشعب الجزائري بالرغم من حالات التهيب والترغيب التي مارستها عليهم سلطة الاحتلال، وهي المقاطعة التي لم تسجلها فقط مصادر الثورة الجزائرية، بل ذكرتها المصادر الفرنسية نفسها، ومنها شهادة السيد بول ألبرت لونتان، الذي نقل مشاهداته عن عملية الاقتراع بمنطقتي العاصمة والقبائل، بحيث أكد أن الجزائريين في المنطقتين المذكورتين التزموا بتعليمات جبهة التحرير الوطني الداعية لمقاطعة الانتخابات، ما أربك بحسبه السلطات الفرنسية، التي اندهشت من نسبة الامتناع، خاصة في مدينة الجزائر، على الرغم من تمديد مدة فتح مكاتب الاقتراع بساعتين إضافيتين، ومحاولة إجبار الجزائريين وحملهم بالقوة وتحت التهديد على التصويت.⁽⁵⁸⁾

إلا أن ديغول تجاوز هذه الوقائع، واستند على الأرقام التي سجلتها مصالحه، وهي الإحداثيات التي جعلته يعتبر أن الأمة استجابت لطلبه بتاريخ الثامن جانفي 1961، والدليل بحسبه النسبة العالية للمقترعين في فرنسا والجزائر معا، وكذا نسبة التأييد لمشروعه التي عبر عنها بالذهلة، معتبرا أن الشعب الفرنسي منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، وأنه لم يبق له بعد ذلك سوى تسيير القضية والتخلي، بإرادة منا كما يقول ديغول نفسه، عن الجزائر التي أصبحت "صندوقا للأحزان".⁽⁵⁹⁾

ولعل هذا الموقف وهذه المعطيات الجديدة، هي التي دفعت جريدة المجاهد، الناطقة باسم الثورة الجزائرية، أن تطالب في عددها ليوم الثلاثين جانفي 1961، الذي تمت الإشارة إليه سابقا، السلطة الفرنسية وعلى رأسها ديغول، باستغلال ما ترتب عن الاستفتاء لحل القضية الجزائرية، مذكرة في افتتاحية العدد بضرورة انتقال الطرف الفرنسي من دائرة الأقوال إلى مرحلة الأعمال، التي تعني أن يبادر هو تحديدا، وبدون مماطلة أو مضيعة للوقت إلى عمليات الانفراج، التي تقتضي التفاوض مع الحكومة الجزائرية وفق شرط الأخيرة الذي حددته في بيان يوم السادس عشر جانفي 1961، وهو التفاوض على أساس تقرير المصير للشعب الجزائري بصفة حرة.⁽⁶⁰⁾



الخاتمة:

ما يمكن الإشارة إليه في الأخير أن الثورة الجزائرية كانت لها نظرتها وطرحها الخاصين من مفهوم حق تقرير مصير منذ بيان أول نوفمبر 1954 مروراً بباقي مواثيقها وأدبياتها، وأن هذا المفهوم الذي لم يتغير في الشكل والمضمون، كان يصدم بالرؤية الفرنسية لهذا المبدأ، التي يكتنفها الغموض والضبابية، وأن هدف من المفهوم الفرنسي، وخاصة لدى الجنرال ديغول، ليس البحث عن إيجاد حل سلمي سياسي للمسألة الجزائرية، وإنما هو أخذ زمام المبادرة محلياً وعالمياً من قيادات الثورة الجزائرية، والعمل إخراجها وإظهارها بمظهر الرافض لما تطرحه فرنسا من حلول سياسية سلمية.

والأمر نفسه يمكن أن يقال عن فكرة الاستفتاء حول حق تقرير مصير الشعب الجزائري، ومنها استفتاء الثامن جانفي 1961، فالاستفتاء كفكرة لم تعترض عليها جبهة التحرير الوطني من حيث المبدأ، والملاحظة الأساس حوله أنه يجب أن يكون نتيجة لمفاوضات تقرر أولاً بالاعتراف للجزائر بحقوقها في تقرير المصير، وأن يكون بالتوافق بين قيادات الثورة والسلطة الفرنسية، وبما أن ديغول مرر ومن جانب واحد، مشروع الاستفتاء حول تقرير المصير الذي تم في الثامن من جانفي 1961، فقد عارضته الثورة في الشكل والمضمون ودعت الجزائريين إلى مقاطعة الاقتراع والامتناع عن التصويت.

بالرغم من دعوة المقاطعة والتشكيك في نتائج الاستفتاء، التي عبرت عنها جبهة التحرير الوطني، إلا أن الأخيرة لم توصل الباب أمام ديغول، ودعته إلى البناء على ما ترتب عن نتائج الاستفتاء، التي أعطته الضوء الأخضر في التصرف في الملف الجزائري انطلاقاً من فكرة حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، واستغلال دخول المشكل الجزائري مرحلة الحل السلمي التفاوضي، بالتواصل المباشر مع الحكومة الجزائرية المؤقتة للبحث بشأن شروط وضمانات تطبيق تقرير المصير. وهي الشروط والضمانات إذا ما توفرت وأقرت يجب ألا يناع أحد في جديتها ونزاهتها، تؤدي بالنتيجة إلى إقرار السلم والاستقلال للشعب الجزائري، بحسب بيان الحكومة الجزائرية بعد عمليات الاستفتاء.⁽⁶¹⁾



الهوامش:

- (1)- بيان أول نوفمبر 1954.
- (2)- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص، 39.
- (3)- بيان أول نوفمبر 1954. مقتطفات من منهج الصومام (أوت 1956). في: النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، الجزائر، 1987، ص، 21-24.
- (4)- عن ظروف عودة الجنرال ديغول للسلطة ينظر: الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962، ترجمة سموي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 23-44. وأنظر كذلك كتاب، Alain De Sérigny, *La Révolution du 3 mai*, avec les témoignages inédits de ses principaux acteurs, Ed, Plon, Paris, 1958.
- (5)- وهو ما نستشفه من تاريخ الرجل فيما قدمه لبلاده طيلة أكثر من نصف قرن، ومن أقواله في هذا الصدد، وعندما كان يستعرض موقفه القضية الجزائرية وضرورة إيجاد حل لها "... إنما كنت على ثقة من أنني أخدم فرنسا بذلك خدمة مجدية" مؤكدا أن تواصله مع قيادة الثورة للمفاوضة للوصول إلى حل يرضي الطرفين لأنه كما يقول: "...بدا لي أن إبقاء فرنسا مرتبطة بالتزامات وأعباء تتعارض مع مقتضيات عظمة فرنسا وإشعاعها، لا يتفق مع مصلحتها الحالية وطموحها الحديث..."، ديغول المصدر السابق، ص 117، 118.
- (6)- نفسه، ص، 53.
- (7)- نفسه، ص، 54.
- عن هذا الخطاب ورد فعل الثورة، ينظر، افتتاحية المجاهد، "ديغول أمام ثورتنا في عامها الخامس"، عدد أول نوفمبر⁽⁸⁾
- 1958، ص 3. وديغول، المصدر السابق، ص 71.
- (9)- هذه النقاط تطرقت إليها وبإسهاب جريدة المجاهد، لسان حال الثورة، عدد يوم 19 نوفمبر 1958.
- (10)- ديغول، المصدر السابق، ص، 86.87.88.
- (11)- ينظر النص الكامل لبيان الحكومة المؤقتة في المجاهد عدد يوم 05 أكتوبر 1959، ص 06.
- (12)- المجاهد "تقرير المصير كما يجب أن تعرفه"، عدد يوم 05 أكتوبر 1959.
- (13)- ديغول، المصدر السابق، ص، 84-94.
- (14)- المركز الوطني للأرشيف، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مؤتمر طرابلس الأول 1960/59، رسائل المعتقلين الخمسة، علبه مصورة رقم C008.
- (15)- نفسه، تقرير السياسة العامة، علبه مصورة رقم C017. ومناقشات المؤتمرين، علبه مصورة رقم C005.
- (16)- سيعلم عن هذه الحكومة في التاسع عشر جانفي 1960، وسيرأسها، للمرة الثانية السيد فرحات عباس. إلى غاية أوت 1961.
- (17)- تقرير السياسة العامة، علبه مصورة رقم C017، المصدر السابق.
- (18)- نفسه، وكذا رسائل المعتقلين الخمسة، علبه مصورة رقم C008، المصدر السابق.



(19) -قادة هذه المحاولة هم: جوزيف أورتيز وجون جاك سوزيني وبيار لاغايار بقيادة الجنرال ماسو، حيث أقاموا الحواجز في شوارع الجزائر واحتلوا الجامعة المركزية قصد جر الجيش الفرنسي للعدول عن مساندته لسياسة ديغول، وكتعبير عن رفضهم لمبدأ حق تقرير المصير أسسوا التجمع من أجل الجزائر الفرنسية، أو ما يعرف بالفرنسة اختصارا (RAF¹) .

للمزيد حول الموضوع ينظر: ديغول، المصدر السابق، ص، 90-94. و

Daniel Guérin, **Quand L'Algérie s'insurgerait 54/1962**. Ed. La pensée sauvage Paris 1979 p 153 ;
Philip Tripiér. **Autopsie de la guerre d'Algérie**. Ed France Empire. Paris 1972. p430.

(20)-المجاهد، الافتتاحية، عدد يوم 08 فيفري 1960.

(21) - عن هذه النداءات، ينظر المجاهد، عدد يوم 08 فيفري 1960. ص، 08، 09.

(22) - ينظر هذا النداء في المجاهد عدد 22 فيفري 1960، ص، 02.

(23)-المجاهد 1960/11/1 ص 06

(24) -نفسه، ص، 8، 9، 10.

(25)- محمد العربي الزييري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2014، ص 203.

(26) - عن هذه اللجنة والانتفاضة واللجنة، بنظر الزبيري، ص، 209/203.

⁽²⁷⁾ Alain Jacob. **D'une Algérie à l'autre**. Éd. (Grasset) Michel Launay. Paris. 1963. P.94.

(28) المصدر السابق، ص 107. - ديغول،

(29) - ينظر المجاهد أعداد: 1959 / 10 / 19 ص 3+1 ع // 1959 / 11 / 16 ص 3+10 ع // 1960 ص 04+05 ع 05 / 09 / 1960

ص. 04+01 ع // 1960 /09/19 ص 03 ع 1960/11/02 ص 03 ع 1959/11/30 ص 03 ع // 10+03 ع 07/11

(30)- يراجع المجاهد أعداد: 1959/11/01 ص 05 // ع 1959/11/30 ص 03+04+05+06+07+10 // ع 01960/03/07

ص 04+05 ع 16/05/1960 ص 08+09 ع 30/05/1960 ص 01+06 ع 13/06/1960 ص 01 ع 27/06/1960

ص02+03. // ع 05 /09/1960 ص02. // ع 19 /09/1960 ص 04.77 // ع 10 /10/1960 ص03+10. ع 01 /11/1960

ص 03+22. ع 1960/12/19 ص 04.

(31) -المجاهد عددي: 15 ديسمبر 1959 ص 07+06 و 07 مارس 1960، ص، 08.

(32) -المجاهد، ع: 27 جوان 1960 ص 04+05.

(33) المجاهد، عددی، يوم 08 أوت 1960 ص، 03. ويوم 05 سبتمبر 1960 ص، 06، 07، 08.

(34) -المجاهد عددی: يوم 1960/10/10 ص 10+05، وبوم، 1960/10/17 ص 09.

(35)- المجاهد عددی: يوم، 19 ستمبر 1960 ص 04، ويوم 17 أكتوبر 1960 ص 09+10

(36) -المجاهد عددی: يوم، المجاهد 19 ديسمبر 1960، المصدر السابق، ص 21، ويوم 02 جانفي 1961 ص 02.

(37)-المجاهد، ٤: يوم 02 جانفي 1961، المصدر السابق، ص02.

(38) ، الزيري، المرجع السابق، ص، 177، 178.

(39) ديغول المصدر السابق، ص، 90.89.

(40)-نفسه، ص 102.

(41)- نفسه، ص، 105، 109. ونظر كذلك:

Chantal Morelle. **Comment de gaulle et le FLN ont mis fin à la guerre d'Algérie**. Éd Média-Plus. Algérie, 2012. P.100, 101.

(42) عن المواقف الفرنسية المختلفة من الاستفتاء، ينظر:

Pierre Vianson-Ponté. **Histoire de la république gaullienne. La fin d'une époque Mai 1958. Juillet 1962.**éd Fayard. Paris 1981. PP.329-337.

(43)-ديغول، المصدر السابق، ص، 105، 106، 107.

(44) - المجاهد ع 1960/09/05 ص، 01، 04.

(45) المجاهد ع 28 نوفمبر 1960 ص، 01، 03، 10.

(46)-المجاهد ع 12 ديسمبر 1960 ص 01+03

(47) - المجاهد أعداد: يوم 19 ديسمبر 1960، مصدر سابق، ص 01+02+03. ويوم 02 جانفي 1961 ص 03 ويوم 16 جانفي 1961 ص 01+02

(49) - المجاهد ع 30 جانفي 1960، مصدر سابق، ص 03 و 12 ديسمبر 1960، مصدر سابق، ص 02.

(48) - المجاهد ع 16 جانفي 1961، مصدر سابق، ص 03.

(49) - المجاهد عددي: 28 نوفمبر 1960 ص 03 و 12 ديسمبر 1960، مصدر سابق، ص 02.

(50) - المجاهد ع 19 ديسمبر 1960، مصدر سابق، ص 03+04.

(51) - المجاهد ع 16 جانفي 1961، المصدر السابق، ص، 03، 05، 06.

(52)-المجاهد، عدد 30 جانفي 1961، مصدر سابق، ص، 03.

(53)- Henri le Mire, **Histoire Militaire de la guerre d'Algérie**. Ed. Albin Michel. Paris.1982. P334.

(54) –Morelle, Op.cit.p.101.

(55) - Mohammed harbi. Gilbert meynier, **Le FLN documents et histoire 1954-1962**, Éd Casbah. Alger, 2004, p.828.829.

(56) –Ibid. p.829

(57) –Ibid.

(58) Paul Albert Lentin. **L'Algérie entre deux mondes. Le dernier quart heure**. Éd. Julliard. Paris 1963.p 164-174

(59)-ديغول، مصدر سابق، ص، 108.

(60) - المجاهد 30 جانفي 1961، المصدر السابق.

(61)-نفسه

